

بيان عن دورة اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان

تدارس عدد كبير من اعضاء اللجنة المركزية يوم 22/2/2006م وخاصه الذين انسحبوا من المجلسه الماخيره من الدوره الثانيه للجنه المركزيه وتحفض اخرين على الطريقه التي اتبعت في مصادرة حقهم في الحديث بصدد مشروع البيان الختامي والقرارات المصادره عن هذه الدوره. اصدار هذا البيان لأجلأ الحقيقه وازالة اي التباس حول دورة اللجنة المركزية وذلك على النحو التالي:-

لقد حرصنا على تأمين نجاح الادوره الثانيه للجنه المركزيه وتوفير الماجوء والمناخات المناسبه لتحقيق النتائج الايجابيه المتوخاه منها وبما يؤمن تعزيز وحدة الحزب وتماسكه على قاعده وثائق وقرارات المؤتمر العام الخامس وتجسيد مضامينها في سياق الممارسه العمليه. بيد ان الامور سارة باتجاه مغاير لذلك وخاصه عند عرض مشروع البيان الختامي والقرارات والتوصيات والتي اظهرت بجلاً نفور البعض من ممارسه الديمقراطيه في حياة الحزب الداخليه ومصادرة حق الاعضاء للتعبير عن ارائهم بصدد البيان الختامي وقرارات والتوصيات والتي جاء بعضها مخالف تماماً لمناقشات الاعضاء والمادهى من ذلك اسقاط فقره من البيان الختامي تتعلق بتكليف المكتب السياسى والامانه العامه بالحوار مع السلطه والمؤتمر الشعبى العام بصدد تصفيه اثار حرب صيف 94م واصلاح مسار الوجوده بعد مصادقة من تبقأ من الاخوه اعضاء اللجنة المركزية في قاعه الاجتماع وهي ظاهره غير مسبوقة تتعارض مع التقاليد الحزبيه العريقه التي اكتسبها حزبنا طوال تاريخه الطويل. وبينت من جانب اخر ميل البعض باتجاه تحجيم دور اللجنة المركزية والانتقاص من مهامها ومسؤولياتها كما اعلى هيئه للحزب ما بين المؤتمرين كما هو منصوص عليه في وثائق الحزب البرنامجيه واختزال الامر في مجموعه صغيره معينه من الافراد.

ان القضيه الرئيسيه التي استاثيرت بالمنصيب الاكبر من مداومات ومناقشات اعضاء اللجنة المركزية في دورتها الثانيه وعلى مدار خمسه ايام متتاليه تركزت على مشروع برنامج الاصلاح السياسى الوطنى المقدم من قبل احزاب المفاء المشترك وهي ذابعه من حرصنا الاكيد على تعزيز او اصر العلاقه القويه بين اطرافه وعلى نحو يضمن الارتقاء باليات عمله وفعل تاثيره على الصعيد الوطنى بصوره اقوى وانجح ويرتقى بمهامه الى مضاف التحديات الكبيره التي يواجهها الوطن ويسهم بفعالليه مع سائر القوى الوطنيه الاخرى على امتداد الساحه الوطنيه كلها لأخراج البلد من النفق المظلم واوضاعها المأزومه. ومع تسليمنا وقرارنا بان هناك بعض الجوانب الايجابيه التي تضمنها مشروع برنامج

الاصلاح السياسي لحزب اللقاء المشترك ولم نتعامل معه بصوره عديمه لكن المشروع شابه الكثير من القصور والنواقص وغض الطرف عن قضايا جوهرية ماكان لها ان تغيب عن معديه ويتصدر مقامها الاول تجاهل تناول قضية الوحدة اليمينية وحادثة 22 مايو السلميه الديمقراطيه التصالحية ومشروعها الوطني الديمقراطيه التحديثي والمشاركة الوطنيه بين طرفي المعادله (شمال وجنوب) في تحقيق هذا المنجز الوطني التاريخي العظيم . كما انها لم تتعرض للازمات التي تلت اعلان قيامه بسبب نكث الطرف الاخر باتفاقيات الوحدة وما نجم عن ذلك من تداعيات افضت الى نشوب حرب صيف 94م المأساويه التي كانت الجنوب ساحتها الرئيسييه وتحويلها الى غنيمه من غنائم الحرب ولازال نهجها ونتائجها التدميرييه الهائله التي قضت مضاجع ابناءها واشخت جراحهم واثقلت كاهلهم بالمأسي والمعاناه الكبيره واستباحت كل شئ من مصادرة الارض والثروه وطمس هويته الوطنيه وتاريخه الوطني المجيد واعتماد سياسات اقصائيه تمييزيه ضد سكانها باقصئهم من وظائفهم مدنيه وعسكريه بدون مصوغ قانوني ونعتهم بالانفصاليه والعماله وهو الامر الذي ادى الى تاكل النسيج الوحدوي الوطني وتصدع جدار الوحدة اليمينية بسبب السياسات التدميرييه التي دأب النظام على ممارستها وعدم المانعان لصوت العقل والمنطق لمعالجة المشكله القائميه من خلال معالجة اثار حرب صيف 94م واصلاح مسار الوحدة وكل المصراعات السياسيه السابقه.

ان ازمة الكيان الوطني والاجهاز على وحادثة 22مايو التي اطيح بها في حرب 94 م لم يتناولها مشروع برنامج الاصلاح السياسي والوطني في مقدمته واهدافه واشير الى معالجة الماثار السلبيه لحرب 94م بصوره موجزه وخجوله دون تحديد مفرداتها التفصيليه وفيه اشارات افصح عنها البعض الاعتراف بشرعيه حرب صيف 94 م.

وقد اكدنا على اهمية استيعاب القضايا الاساسيه التي عبر عنها المؤتمر العام الخامس في معالجة اثار الحرب واصلاح مسار الوحدة وكل المصراعات السياسيه السابقه في مشروع البرنامج وقيام حكم محلي كامل الصلاحيات على اساس اقاليم او مقاطعات او مخاليف ومنحها القدر الكافي من الثروات والمصادر الماليه وتحقيق التناسب المطلوب بين مصادر الدخل المحلي ومصادر الدخل المركزي . وفي هذا السياق تجاهل مشروع البرنامج وثيقة العهد والاتفاق وثيقة الاجماع الوطني التي شاركت اطراف و احزاب اللقاء المشترك في التوقيع عليها مع الاحزاب السياسيه الاخرى . ان الحديث عن معانات سكان الجنوب لا يعني بان سكان المحافظات الشماليه يعيشون في نعيم وحياه رغده فالمعاناه والمظلم غده سمه عامه في الوطن كله بدون استثناء ولكن هناك ظلم اضافي يعاني منه الجنوب جراء حرب صيف 94 م المظالمه التي استعاضت عن وحادثة 22مايو السلميه

الديمقراطية بوحدة 7 يوليو القائمه على الضم والمحاق والملغاء ونهب الاراض والمثروه وتشطير النفوس والمبشر كما ان استمرار السلطه في اشعال الحرائق في اكثر من مكان يعتبر امتداداً طبيعياً لحرب صيف 94 م التي لبدت سماء الحياه السياسيه بالغيوم وعكرة صفوة الحياه وكرست نهج القوة والملغاء. كما ان مشروع برنامج الاصلاح السياسي الوطني لم يتناول قضية المرأة بشكل كافي لتعزيز حضورها بشكل فعال في الحياه السياسيه والاقتصادييه والاجتماعيه والثقافيه ونيلها الحقوق كامله غير منقوصه. لكل هذه الماعتبارات اكدنا على اهمية استيعاب قضية معالجة اثار الحرب 94 م واصلاح مسار الوجوده لتطوير المشروع واثراءه بالمزيد من المقترحات البنائه وتوسيع دائره الحوار الوطني مع الاحزاب والتنظيمات السياسيه ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعيه والتكويينات المحليه لاجراب اللقاء المشترك والاكاديميين ذوي التخصصات في المجالات السياسيه والاقتصادييه والاجتماعيه والثقافيه لاثراء وتطوير هذا المشروع وتشكيل اصطفااف وطني واسع وكبير حوله ليغدو بمصاف برنامج الاصلاح الوطني العام والم شامل في البلاد وتحقيق المتوازن المطلوب في الحياه السياسيه.

ان انسحابنا من الجلسه الاخيره من الدوره الثانيه للجنه المركزيه وتحفض اخرين لاسباب التي اسلفنا ذكرها لايغني باي حال من الاحوال انسحابنا من الهيئات المنتميين اليها فنحن اكثر حرصاً على تعزيز دور الهيئات واحترام حدود صلاحياتها واضفى الطابع المؤسسي على عملها وعلى نحو يضمن التنوع والتعدد في اطار الوجوده ويزيد الحزب قوه ومثانه ومناعه وتأمين مواصلة مسيرته الكفاحيه على هدى قرارات ووثائق المؤتمر العام الخامس وبلوغ الاهداف الوطني المنشوده .

والله ولي التوفيق